الفصل السابع والعشرون:
انتفاضتان بينهما أوسلو

بمجرد خروج قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت، أرخى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عرفات، قلوعه للمشاريع الأمريكية. ما وسع شقة الخلاف بينه وبين " يسار فتح "، فعمد الأخير إلى شق عصا الطاعة على عرفات، في ١٩٨٣/٥/٩، حين تحركت قوات من " فتح " في البقاع اللبناني وسوريا، محتجة على أداء عرفات فكانت " فتح الانتفاضة "، التي سرعان ما سقطت فيما أعلنت أنها ثارت عليه، من مظاهر الفساد، والاستبداد، وإهمال الكفاح المسلح، فأخفقت تلك الحركة الاحتجاجية، بعد أقل من سنة واحدة، خاصة بعد أن استدار قادتها إلى بعضهم البعض، في أعمال تصفية تستعصي على الفهم![1].

فيما أدى تشتيت النسبة الأكبر من قوات المقاومة الفلسطينية إلى ثلم نصل المقاومة، وتجميدها، مما أفسح في المجال لذهنية الاستسلام، التي استبدت بالقيادة الفلسطينية المستبدة. ومن جهة أخرى جرى التسريع لدخول الحركات الإسلامية ميدان المقاومة، بعد أن تراكمت شروط نهضة تلك الحركات، على انتفاضة مدى نحو عشرين عامًا من الاحتلال [*].

انتفاضة الحجارة:

دفع هذه كله الداخل الفلسطيني (الضفة والقطاع) إلى الكف عن تعليق الأمل على الخارج الفلسطيني، خاصة بعد " اتفاق عمان " (**).

كما أسقط الداخل الفلسطيني النظام السياسي العربي من حسابه، بعد أن هبط الأخير بمنزلة القضية الفلسطينية في سلم أولويات العمل العربي.

داخلياً، كان خطب السخط الشعب الفلسطيني يتراكم، شيئاً فشيئاً، حتى إذا واتته شرارة مقتل ثمانية عمال عرب فلسطنين، قرب حاجز إيريز، شمال قطاع غزة (١٩٨٧/١٢/٨)، حتى اندلعت النيران في الحطب الجاهز[٢].

عدا عن الكرامة الوطنية النازفة، بفعل استمرار الاحتلال، واشتداد فزع الشعب على مستقبله، ومصير وطنه، تحت عسف الاحتلال الفاشي في غير محال، وتسخير اقتصاد الضفة والقطاع المحتلين لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، واستباحة سوق الضفة والقطاع، مما زاد في تشويه اقتصادهما، وتهميش الحضور الوطني الفلسطيني، فالاقتصاد - كما هو معروف - أساس الاستقلال الوطني [٣].

إلى ذلك عمد الاحتلال إلى تجويع شعب الضفة والقطاع، وتعطيشه، وتجهيله، والعمل على تركيعه. كما دفع المحتل صناعة الضفة والقطاع، وزراعتهما، وتجارتهما خطوات واسعة إلى الخلف، الأمر الذي عزز مع تزايد ضعف البنية التحتية، وغياب البنوك العربية، مما زاد من تبعية اقتصاد الضفة والقطاع للاقتصاد الإسرائيلي، فأفلست مؤسسات صناعية،

وضمرت أخرى، ووقع ما تبقى تحت رحمة السوق الإسرائيلية، التي أضعفت قدرة الاقتصاد المتواضع في الضفة والقطاع على التطور [٤].

فضلاً عن اضطرار عمال الضفة والقطاع العمل في السوق الإسرائيلية، بشروطها الجائرة، سواء في العمل الأسود، أو بأجور متدنية (نصف أجر نظيره الإسرائيلي)، أو بضمانات أقل، مما حد من فرص العمال في الانخراط في النقابات، وأضعفت وعيهم الطبقي، ونضالهم المطلبي، ومن باب أولى كفاحهم السياسي [٥].

لقد كان يمكن لتزايد العمل المأجور، على حساب الزراعة، و " الموظفين لأنفسهم "، لو لم يكن القطاع الزراعي رازحًا تحت الاحتلال.

رغم هذا كله، عجز الاحتلال عن خلق قاعدة اجتماعية له، فيما افتقدت البرجوازية المحلية الروابط الاقتصادية فيما بينها، كما افتقرت إلى جهاز إنعاشها المصرفي وإن كانت فئات وسطى، بعد أن غدا التعليم أداة للحراك الاجتماعي. مما وسع القاعدة الاجتماعية " للخيار الفلسطيني "، على حساب قاعدتي " الخيار الأردني "، واستمرار الاحتلال، فاشتدت مقاومة المحتل، وسالت الدماء، وإن أدت سيادة النمط " المؤسساتي " إلى نمو اتجاهات بيروقراطية، ما أعاق عمل المؤسسات، لحساب حركة الجماهير، التي أبدعت " اللجان الشعبية "، منذ اللحظات الأولى لاندلاع الانتفاضة.

حدِّث ولا حرج، عن الأساليب الفاشية للمحتل الإسرائيلي، التي تمثلت في أشكال العقاب الجماعي؛ من نسف البيوت، إلى حملات

الاعتقال بالجملة، ناهيك عن قتل المواطنين، بالجملة وبدم بارد، من قبل المستوطنين، الذين استمرأوا، أيضًا، إحراق مزارع الفلسطينيين، وخطف أبنائهم، والاعتداءات المتكررة على المساجد، والكنائس، وأضرحة الأولياء، وقبور الشهادء.

لعل من فضلة القول بأن أولئك المستوطنين إفراز طبيعي لمجتمع فاشي، قام على اغتضاب حقوق الغير، ورضع الأفكار العنصرية، منذ عقود؛ أي أن أولئك المستوطنين ليسوا نتوءًا شاذاً، أو حفنة من المتطرفين في مجتمع
" معتدل " أو " ديمقراطي ".

نأتي إلى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، التي استمرأت سياسة، " العصا والجزرة "، تجاه أهالي الضفة والقطاع، ومؤداها تجميد الخدمات الأساسية، ومعها النشاط الاقتصادي، بالحد الأدنى من الكلفة والمستخدمين، مع تجنب المواجهة مع المواطنين، وضبط مقاومتهم المدنية عند الحد الأدنى، ناهيك عن قمع المقاومة المسلحة، ومحاولة عزلها عن المواطنين.

لقد مثلت " انتفاضة الحجارة " الانفجار الحتمي لصراع النقيضين، الذي استمر مشتعلاً، متصاعدًا، منذ اليوم الأول للاحتلال، رغم بعض الانحناءات المؤقتة، إن الانتفاضة هي الثمرة الناضجة للوعي الوطني العالي.

اندلعت الانتفاضة، أخيرًا، بعد مؤشرات يمكن للعين المجرَّدة أن

تلتقطها، فخلال عام ١٩٨٧، تصاعدت الأعمال المسلحة، الفلسطينية، في الضفة والقطاع، وقعت النسبة الأكبر منها خارج نفوذ الفصائل الفلسطينية، وفي ليلة ١٩٨٧/١١/٢٥ هاجمت طائرة شراعية للجبهة الشعبية - القيادة العامة معسكرًا للجيش الإسرائيلي، وأوقع الهجوم ستة قتلى من جنود المعسكر. فكان هذا الهجوم آخر لمسة تحضير للانتفاضة، جراء الجرعة المعنوية الكبيرة إلى شعب الضفة والقطاع، بسبب تمريغ الغطرسة الإسرائيلية في الوحل.

كان طبيعيًا أن تتسم الانتفاضة بزخم جماهيري ضخم، جراء تمتعها بإجماع طبقي لافت. لكن الانتفاضة أخذت في التراجع المطرد، بعد اندلاعها بأشهر عدة تحت ضغط جملة من الأسباب، لعل في مقدمتها تورط القيادة الفلسطينية المتنفذة في مساومة مبتذلة مع إسرائيل والولايات المتحدة، وظهور رأسين للمقاومة (حماس، والقيادة الوطنية الموحدة) عدا الرأس الثالث في الخارج، إفقاد " اللجان الشعبية " مضمونها، وانفلات الاغتيال السياسي، ووهن العامل العربي، التداعيات الكارثية لحرب الخليج الثانية
(١٩٩٠ - ١٩٩١)، وانهيار " المعسكر الاشتراكي " صديق العرب، وانفراط عقد الاتحاد السوفييتي (١٩٩١)، وأخيرًا ارتفاع الكلفة البشرية للانتفاضة، وتأخر مردودها، لأكثر من ثلاث سنوات متصلة، دفع خلالها قرابة ١٥٠٠ شهيد، وثمانية آلاف جريح، بينهم نحو خمسة آلاف معاق، عدا ثلاثة آلاف معتقل وسجين.

قطرت الانتفاضة مجتمع الضفة والقطاع وراءها، ومع هذا المجتمع

قيمه، وعلاقاته، بتفاوت في الدرجة، مع اختلاف الموقع الجغرافي، والطبقي، والعربي، والنوعي (الجنس). حيث لم يكن ثمة مفر من تطور المجتمع، والإنسان، والصور الاجتماعية؛ استجابة للتنظيم الذاتي، الذي ارتقى إليه الشعب هناك، من خلال لجانه الشعبية، التي أشرفت على الشؤون العامة للناس، وسيرَّت أمور تنظيم الانتفاضة، ومقاومة الاحتلال، عدا عن معالجتها المشاكل التي أخذت تنشأ بين الناس.

لقد أفرزت متغيرات الانتفاضة قيمًا، وعادات، وتقاليد جديدة، إيجابية، في مجملها. ونما وعي الصغار على نار الانتفاضة.

إلى ذلك وفرت الانتفاضة بنية تحتية عريضة، لحياة مستقلة عن إسرائيل، عبر أجهزة طبية، وزراعية، وتربوية، فضلاً عن بدائل محلية لقسم كبير من المنتجات الإسرائيلية، بالاقتصاد المنزلي، الذي استحدث بتوسع، وهذا الكاتب الإسرائيلي، ديفيد جروسمان يلاحظ بأن " الفلسطينيين يتجددون، يعيدون إحياء أنفسهم " [٦].

أما التغير الأكبر، فتجلى في مجال الأسرة، التي غدت تقدم شتى الخدمات، فيما تحول البيت إلى مدرسة، مع تمرد الأطفال، والفتيان، على النظام، والأوامر الصحيحة. وقد توطدت الروابط الصحيحة، وقد توطدت الروابط الأسرية، وروح الفريق، والمساواة الاجتماعية، وسادت مظاهر التضامن والتكامل، وتراجعت كثيرًا معدلات الطلاق، وبدا وكان عصر التوزيع الجائر للعمل داخل الأسرة قد ولىَّ. وأكسبت الانتفاضة الجميع العزة والتشبث بالحق، والتحدي البنَّاء، وتخلت الأسرة عن الكثير من مظاهر الاستهلاك في حفلات الزفاف. فأخذت المادة والمنفعة في

التراجع، كمعيار، لحساب المشاعر الوطنية، والقضية العامة. كما اجتاحت الانتفاضة كل القيم الفاسدة التي زرعها الاحتلال، باختصار، استحدثت الانتفاضة قيمًا جديدة، وطوَّرت قيمًا أخرى قديمة. وبهذا كله توفر لمجتمع الضفة والقطاع سانحة ذهبية للتطور [٧].

في السياق نفسه، تعززت حميمية العلاقات الأسرية، بتوفر فرص أطول للحوار، بفعل ساعات الفراغ الطويلة، وحظر التجوال، وثانيًا تحت الضغط النفسي العام، وثالثًا فإن تردي الأحوال المعيشية رتَّب على الزوجين مسئوليات أكبر. فاستجدت نظرة أكثر جدية للحياة الزوجية، وتم رفع مرتبة المرأة، وتفهم موضوعي للمرأة العاملة، وفخر بالنشيطات النقابيات، والسياسيات، فقد شاركت المرأة في كل الأنشطة، على نحو يفوق الرجل، أحيانًا [٨].

مع هذا الكنز الكفاحي، عجز المتنفذون في الخارج عن تثمير الانتفاضة، أساسًا بسبب ترددهم، ومن ثم أخفقوا في بلورة ذرائعهم لقبول " اتفاق أوسلو "؛ فمن تدهور الوضع العربي، إلى افتقاد " المعسكر الاشتراكي "، ناهيك عن الأزمة المالية التي أخذت بخناق منظمة التحرير.

فيما كان عرفات رفع منسوب التنازلات المجانية، التي دأب على تقديمها للعدو، منذ خريف ١٩٨٨، حين أعلن في جنيف نبذ منظمة التحرير الكفاح المسلح، باعتباره " إرهابًا "! لمجرد أن تجلس الإدارة الأمريكية على مائدة مباحثات مع منظمة التحرير.

فيما كان وراء اندفاع عرفات في اتجاه مهاودة الأعداء أربعة دوافع رئيسية؛ أولها فزعه من الصعود المطرد لحماس، وثانيها تخوف عرفات من احتمال توصل الوفد الفلسطيني في واشنطن إلى تسوية ما مع الوفد الإسرائيلي، مما يسدل الستار عليه وعلى منظمة التحرير، أما ثالث الدوافع فتمثل في خشية عرفات من عودة الملك حسين إلى الضفة الغربية. ويبقى الدافع الرابع، المتمثل في رعب عرفات من الرغبة المحمومة لدول الخليج من أجل إقصاء عرفات عن رئاسة كل من " فتح " ومنظمة التحرير، على حد سواء، عقابًا له على تأييده لصدام حسين في حرب الخليج الثانية.

لهذا كله تقدم عرفات إلى العدو الإسرائيلي بأقل سعر في مناقصة التسوية، فرست عليه المناقصة في أُوسلو على النحو المعروف.

أما إسرائيل فتمثلت دوافعها في:

- فتح الباب لتصفية القضية الفلسطينية.
- إزاحة العائق الفلسطيني من طريق الأنظمة العربية، المتلهفة لإقامة علاقات مع إسرائيل.
- محاولة تجميل الوجه الإسرائيلي البشع.

سارعت الإدارة الأمريكية إلى حث أصدقائها من العرب على دعم " اتفاق أوسلو "، وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وإسقاط القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ضد إسرائيل.

ما مكَّن إسرائيل من أن تعيد صياغة علاقاتها مع العالم، على حساب

المصالح العربية. وانفتح الباب لتحويل فلسطينيين من طليعة وطنية قومية مناضلة إلى مجرد أداة لحماية أمن إسرائيل والإسرائيليين. وغدت مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني شريط حدودي جديد. ولم يعد الحوار مع إسرائيل ضمن المحرمات، واهتزت منظومة القيم القومية العربية، وتهددت الطموحات الوطنية الفلسطينية، في الصميم، وتبعثر الصف الوطني الفلسطيني، وقطع الطريق على عودة اللاجئين، وحرم الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير، ومن إقامة دولته المستقلة، فيما أطلقت يد إسرائيل في الاستيطان، وابتلاع المزيد من الأراضي، والسطو على النسبة الأكبر من مياه الضفة والقطاع.

هكذا، ابتعد اتفاق الإذعان (أوسلو) كثيرًا عن الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني، وقد كشف قياديون من " فتح " أن نص الاتفاق أعدته حكومة إسرائيل بنفسها، دون أن يعد له الطرف الفلسطيني، لذا كان طبيعيًا أن يترك " اتفاق أوسلو " آثاراً سلبية عدة، في غير مجال فلسطيني.

فلسطينيًا، حوَّل الاتفاق الأراضي المحتلة إلى مجرد أراضٍ متنازع عليها، كما مزق الشعب الفلسطيني، جغرافيًا، (لاجئي ٤٨، نازحي ١٩٦٧، عرب ٤٨، أهالي الضفة، أهالي القطاع، فلسطينيي دول اللجوء). فضلاً عن تحويل الاتفاق بعض فدائيي الأمس إلى احتلال بالوكالة، متدني الكلفة، وملقاط جمر المقاومة، ناهيك عن رهن القرار السياسي الفلسطيني لدى إسرائيل.

عربيًا، سلخ الاتفاق القضية الفلسطينية عن عمقها الاستراتيجي

العربي، بعد أن أظهر الاتفاق من يُفترض أنه صاحب القضية وقد تخلى عن أشقائه، الذين سبق أن خفوا لنجدته. كما سهَّل الاتفاق لحكام عرب مهمة الصلح مع العدو، ناهيك عن أن الاتفاق أسقط برقع الحياء عن وجه " المطبِّعين "!.

دوليًا، هبط الاتفاق بالقضية الفلسطينية عن المكانة التي سبق للأمم المتحدة أن رفعتها إليها، وقد أخلت الأمم المتحدة موقعها كمرجعية دولية لحساب الإدارة الأمريكية، عدونا الأول.

عدا عن أن التوقيع على الاتفاق وتوابعه في أراضٍ محتلة، فيما لم يتم تبادل وثائق التصديق بين الطرفين. وقد زاد الطين بلة أن المفاوض الفلسطيني افتقر إلى التفويض، والخبرة، في آن.

فجأة لاح الأمل في الخروج من نفق أوسلو، بمجرد أن فتحت الحكومة الإسرائيلية، يوم ١٩٩٦/٩/٢٥، نفقًا تحت المسجد الأقصى أمام السيَّاح، فانفجرت " هبَّة النفق "، على مدى ثلاثة أيام متصلة، سقط خلالها ٨٤ شهيدًا فلسطينيًا، عدا مئات الجرحى.

لقد حرفت هذه الهبَّة سخط الأهالي من السلطة إلى العدو الإسرائيلي. وجاءت الفائدة الثانية للسلطة، إذ لوَّحت بتلك الهبَّة على إمكانية خلق متاعب للإسرائيليين، إذا ما تلاعبوا بالاتفاق.

حين حل تاريخ منح السلطة الفلسطينية حق إقامة دولتها المستقلة (١٩٩٩/٥/٤)، ماطلت إسرائيل، وتلكأت، وتململ عرفات. فدعا الرئيس الأمريكي، بيل كلنتون، في ٢٠٠٠/٧/١١، عرفات وباراك، إلى كمب

ديفيد، في الولايات المتحدة، في محاولة لبلورة اتفاق تسوية بينهما، لكن قضية القدس حالت دون التوصل إلى اتفاق. فيما كان " حزب الله " قد أحرز نصرًا باهرًا في الجنوب اللبناني، حين أجبر جنود الاحتلال إلى الانسحاب من طرف واحد (٢٠٠٠/٥/٢٥)، ما زاد في حرج عرفات، فدفع إلى إشعال الانتفاضة. وحانت الفرصة حين دنس آريل شارون باحة المسجد الأقصى (٢٠٠٠/٩/٢٨)، فانفجرت " انتفاضة الأقصى والاستقلال "، في تأكيد جديد على أن القدس خط أحمر، وأن الشعب الفلسطيني يمتلك خزانًا ثورياً ضخمًا، واستعدادًا غير محدود للتضحية، وعودة الروح إلى الفصائل الفلسطينية، وعروبة القضية الفلسطينية، واضطرار الأنظمة العربية إلى مسايرة شارعها، والتأكيد، مجددًا، على مدى التحيُّز الأمريكي لإسرائيل، واستلام الأمم المتحدة للبلطجي الأمريكي، وعجز أوروبا الغربية عن التفلت التام من التبعة للولايات المتحدة.

لكن الظروف لم تكن مواتية لانتصار هذه الانتفاضة، ومع ذلك أقحم عرفات الشعب فيها، حتى يحرف سخط الشعب عن خطايا السلطة إلى العدو الإسرائيلي من جهة، وحتى يستخدمها في مساومة ذلك العدو من موقع قوة، توهم عرفات بأن الانتفاضة ستوفره للمفاوض الفلسطيني، دون أن يراعي عرفات البدهية الثورية التي لطالما حذرتنا من التلاعب بالانتفاضة!.

* * *

مراجع الفصل السابع والعشرون

(١) لمزيد من التفاصيل عن أسباب خروج " فتح الانتفاضة "، وسيرتها الأولى، يمكن الرجوع إلى:
عبد القادر ياسين، **أزمة فتح / جذورها، أبعادها، مستقبلها**، ط٤، دمشق، دار الجرمق، ١٩٨٥.

(*) منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين شاع مصطلح " الصحوة الإسلامية "، التي أعيدت إلى عوامل عدة. في فلسطين كانت المنارات الإسلامية، والمكانة الرفيعة لرجال الدين الإسلامي، واتساع دائرة التعليم الديني، وقوة حضور التيار الإسلامي في محيط فلسطين (مصر، والأردن)، والتحاق مئات الآلاف من أبناء فلسطين، بالأقطار الآخذة بالمظاهر الإسلامية، وانتصار الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩)، والتحام الدين بالوطنية في بعض الأداء في الوطن العربي، واستفحال الضائقة الاقتصادية، والتراجع الملحوظ للحركة الوطنية الفلسطينية العلمانية، وتوالي الإحباطات على رأس الشعب الفلسطيني، ما جعل قطاعات منه تتجه إلى الله، طلبًا للحماية، واتساع نفوذ المتدينيين اليهود في إسرائيل، وتوالي هجمات اليهود على أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية، ونمو الدور السياسي للمؤسسة الدينية الإسلامية في الضفة والقطاع، وإحساس قطاعات من الفلسطينيين بالاغتراب، أمام التقدم التكنولوجي الإسرائيلي، فضلاً عن رغبة نسبة غير قليلة من أبناء الشعب الفلسطيني في اختبار الجديد، ناهيك عما أحدثته انتصارات " حزب الله " في هذا المجال.

(**) اتفاق عمان: تم توقيعه بين الملك حسين وياسر عرفات، في عمان، في ١٩٨٥/٢/١١، للسير معًا نحو تحقيق تسوية، ولإنهاء الاحتلال، على أساس " الأرض مقابل السلام "، ودولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالي، أردني - فلسطيني. لكن المعارضة اشتدت في وجه عرفات، ما اضطره إلى إلغاء الاتفاق المذكور، بعد سنة واحدة من عقده.

(٢) عبد القادر ياسين، **مجتمع الانتفاضة الفلسطينية**، القاهرة، سلسلة " كتاب الأهالي " (٤١)، ١٩٩٢، ص ١٤ - ١٦.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦ - ١٧.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٧ - ١٨.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٨ - ٢٤، ٤٥ - ٤٨.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ١٧ - ٩٤.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٥٠ - ٥٦.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٩٢ - ١١٥.